

الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية - دراسة التجربة السودانية -

د. حياة نجار * د. هشام بورمة **

ملخص

أعطى ظهور الهندسة المالية خطوط ابتكارات عديدة ومتنوعة، هذه الابتكارات شكلت النواة الأولى التي اعتمد عليها علماء وخبراء المصرفية الإسلامية في التخلص من منتجات المالية التقليدية الربوية واستبدالها بأخرى توافقت أحكام الشريعة الإسلامية؛ هذه المنتجات تلقى وتحظى بقبول الأفراد والمجتمع على حد سواء، لما يميزها من كفاءة اقتصادية ومصداقية شرعية.

توفر الهندسة المالية الإسلامية مزايا عديدة يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية الإسلامية، وما عملية التصكيك إلا واحدة من إفرازات الهندسة المالية الإسلامية، حيث أثبتت نجاعتها ونجاحها في الكثير من البلدان الإسلامية على غرار ماليزيا، باكستان والسودان. غير أنه وبسبب الأحداث الاقتصادية المتسارعة والتقلبات المالية التي صاحبها أزمت مالية عالمية، جعلت خبراء وفقهاء الصيرفة الإسلامية في تحد وبحث دائم لمسايرة تلك التغيرات من أجل إرضاء وإشباع حاجات العملاء دون تجاوز الخطوط الشرعية التي يقوم عليها العمل المالي والمصرفي الإسلامي. وفعلا أظهرت الصناعة المالية الإسلامية كفاءة في تحد الأزمت والتصدي لها؛ من هنا كانت إشكالتنا التي تبحث حول دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، الصناعة المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية.

Abstract :

Financial engineering emergence has given rise to many and varied innovations. These innovations formed the first nucleus upon which Islamic banking scholars and experts relied on the elimination of

- * أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل .
** أستاذ محاضر قسم - ب - جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل .

traditional riba-based financial products and replacing them with Shari'ah-compliant products. These products are accepted by individuals and society alike due to their economic efficiency and legitimate credibility. Islamic financial engineering offers many advantages from that Islamic financial institutions can benefit, and the Sukuk issuance is one of the secretions of the Islamic financial engineering, where it proved its effectiveness and successful in many Islamic countries like Malaysia, Pakistan and Sudan. However, accelerating economic events and financial fluctuations which was accompanied by global financial crises has made experts and jurists of Islamic banking in defiance and permanent research in order to keep pace with these changes and satisfy customers' needs without exceeding the legitimate lines on which financial and banking work is based on. Indeed, Islamic Financial Industry showed efficiency in crisis response and challenge. From here our objective was to looking on the role of Islamic financial engineering in the Islamic financial industry development.

key words : Financial Engineering, Islamic Financial Industry, Islamic Financial Products.

المقدمة

نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتأثير العولمة وما صاحب ذلك من تغيرات اقتصادية ومالية، توسعت أنشطة الصناعة المالية والمصرفية فأثرت معها دائرة المخاطر وارتفعت التكاليف، فتوجهت المؤسسات إلى البحث عن منتجات مالية جديدة ومبتكرة تقلل من هذه المخاطر وتخفف التكاليف وتسمح بتعظيم المنافع والأرباح. فظهرت أدوات مالية جديدة قائمة على أسس الفوائد الربوية تحمل في طياتها مخاطر، وهو ما جعل الاقتصاد العالمي يشهد سلسلة من الأزمات المالية هددت استقراره وتوازنه.

في هذه الأثناء بدأ الاهتمام بقواعد النظام المالي الإسلامي، فزاد معه الاهتمام بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فانتشرت صيغ التمويل الإسلامي وانتشرت معها شبائك الصيرفة الإسلامية. غير أن التطور السريع للنشاطات الاقتصادية وبطء ابتكار وتطوير صيغ التمويل الإسلامي، جعلها تواجه تحديات ومنافسة كبيرة من المنتجات التقليدية. من هنا جاءت فكرة الهندسة المالية الإسلامية استجابة لمتطلبات الكفاءة

الاقتصادية وأحكام الشريعة الإسلامية.

من هذا المنطلق تبلورت فكرة هذا البحث والتي سنعالجها من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

"ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية؟"
أهداف البحث: إن محاولة الإجابة على الطرح المقدم تنطوي تحت جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية؛
 - تقييم دور هذه المنتجات في تطوير العمل المصرفي الإسلامي خاصة والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام؛
 - عرض تجربة السودان في هذا الإطار والوقوف على أهم المزايا والتحديات.
- أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الهندسة المالية الإسلامية في حد ذاتها لما توفره من مجالات ابتكار متعددة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية.
- منهجية البحث: محاولة للإجابة على هذا الطرح والإمام يختلف جوانبه قسمنا البحث للمحاور التالية:

أولاً- ماهية الهندسة المالية الإسلامية

ثانياً-منتجات الهندسة المالية الإسلامية

ثالثاً- دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

رابعاً- تجربة السودان في الصناعة المالية الإسلامية

أولاً- ماهية الهندسة المالية الإسلامية

1. مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: يقصد بالهندسة المالية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.

أما الهندسة المالية الإسلامية فهي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف.¹

تشارك الهندسة المالية الإسلامية مع الهندسة المالية التقليدية في العناصر

¹ - فتح الرحمن علي محمد صالح، "أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، الخرطوم، http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm (20/05/2006).

الثلاثة (أدوات مالية مبتكرة، آليات تمويلية جديدة ومبتكرة، حلول جديدة ومبتكرة للإدارة التمويلية). بينما تختلف الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في موافقتها للشريعة الإسلامية.

2. خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تهدف الهندسة المالية إلى خلق وابتكار منتجات جديدة أو تحسين وتطوير المنتجات القائمة. إلا أن الهندسة المالية الإسلامية تمتاز بخاصيتين يمكن اعتبارهما من الضوابط التي تنظم عمليات الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: خصائص الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في النهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، السعودية، 2004، ص 15-16.

يقصد بالمصداقية الشرعية توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الاختلافات الفقهية حول المنتج. بينما الكفاءة الاقتصادية هي تعظيم منافع المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة. فبلوغ الكفاءة الاقتصادية للنتج الإسلامي يتوجب دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة من أجل تلبية الرغبات وبالتالي حل مشكلة التمويل، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة.¹ والتطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في مفاهيم الربح القياسي، الربح البديل و التكلفة.² إن المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ليستا بمعزل عن بعضهما، فالبحث عن

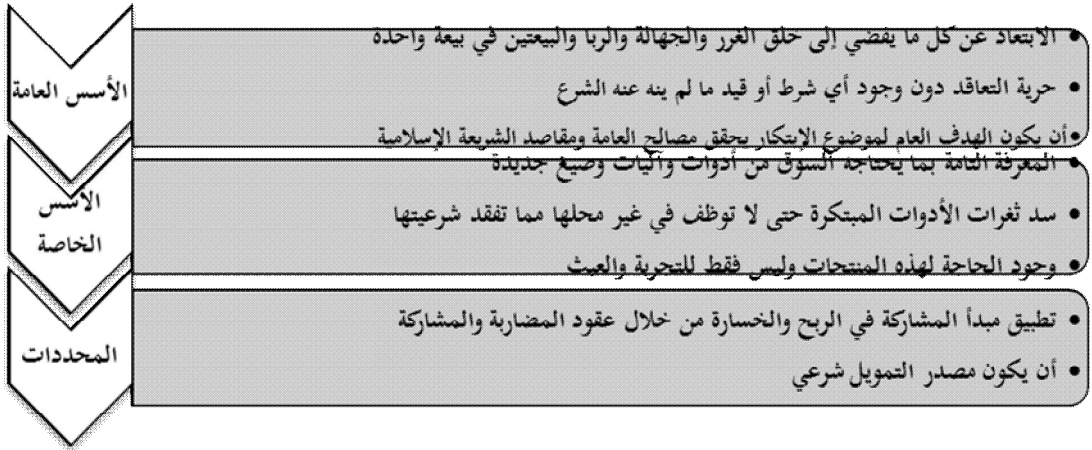
¹ - عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999، ص 55.

² - Berger.A and L. Mester, "Inside the Black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions", Journal Of banking and Finance, Vol 21, pp 895-947.

الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح. كما أن استخدام الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية خير مثال لارتباط المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.¹

3. أسس الهندسة المالية الإسلامية: يمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً. ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئاً). فالحديث يدعو إلى الابتكار والإبداع خدمة للمصلحة العامة، وفيه أيضاً دعوة للاجتهد ومواصلة التجديد ضماناً لحسن الأداء. ويمكن تلخيص أسس الهندسة المالية الإسلامية وفق الآتي:

الشكل رقم 02: أسس الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: الفكر الهندسي المالي الإسلامي، البيت الكويتي

<https://albaitalkuwaiti.wordpress.com>

ثانيا- منتجات الهندسة المالية الإسلامية: أفرزت الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين مع البنوك الإسلامية، هذه المنتجات تنوعت بين أصلية وبين تقليد ومحاكاة للمنتجات المالية التقليدية بصيغة شرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، "استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة - الأردن 2007، ص.ص 5-6.

1. المنتجات التمويلية

1.1. التورق المصرفي: يعرف التورق بأنه " شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بئمن مؤجل، ثم يبيع المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد -الورق "1، بهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل من خلال السلعة المملوكة حالاً على أن يسدد ثمنها آجلاً وفق ما تم الاتفاق عليه. أما التورق المصرفي فهو قيام المصرف بترتيب عملية التورق للمشتري بحيث يبيع سلعة على المتورق بئمن أجل ثم ينوب عن المشتري ببيع السلعة نقداً لطرف آخر، ويسلم الثمن النقدي للمتورق. وهذه هي الصيغة التمويلية التي يحصل بها العميل على نقد.2

2.1. الإجارة الموصوفة في الذمة: عقد يشتمل على معينين من معاني العقود المسماة بالفقه الإسلامي وهما عقد السلم والإجارة. يمكن تعريفه بأنه "بيع منافع مستقبلية بئمن حال"، أو هي "سلم في المنافع" سواء كانت منافع أعيان أو منافع أعمال، أو هي "إجارة الذمة" لأن المنفعة المستوفاة متعلقة بذمة المؤجر وليست متعينة، أو الإجارة الواردة على منفعة مضمونة لأن المنفعة فيها يضمن المؤجر تقديمها في كل الحالات وهي متعلقة بذمته.3

3.1. شهادات الإيداع القابلة للتداول: هي شهادات غير شخصية تصدرها البنوك التجارية ويمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع أو بالتنازل، كما يمكنه الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق المدون على الشهادة. وعادة ما تكون القيمة الاسمية ومعدل الفائدة لتلك الشهادات أكبر من مثيلهما للشهادات الشخصية غير القابلة للتداول في السوق، ونظراً لأن تلك الشهادات تعد بمثابة ودائع لأجل لا يجوز استرداد قيمتها من البنك المصدر لها قبل تاريخ الاستحقاق فإن السبيل الوحيد للتصرف قبل ذلك التاريخ هو عرضها للبيع في السوق الثاني.4

2. المنتجات المالية المشتقة

1.2. الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط: تصنف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

1- مجلة المجمع الفقهي، القرار الخامس، الدورة الخامسة عشر، 1998.

2- نفس المرجع

3- أحمد محمد محمود نصار، ضوابط الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقاتها في تمويل الخدمات في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة البركة الثلاثون للاقتصاد الإسلامي رمضان 2009، ص 4.

4- أشرف محمد دوابة، شهادات الاستثمار القابلة للتداول: رؤية اقتصادية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 976.

- بيع العربون: وهو أن يقوم المشتري (أو المستأجر) باستئجار شيء، ويدفع لقاءه للبائع (أو للمؤجر) مبلغاً من المال، على أنه إذا تم البيع فما دفعه كان جزءاً من الثمن، وإن لم يتم البيع كان ما دفعه هبة.¹

- خيار شرط: هو حق يثبت بالاشتراك لأحد طرفي العقد أو كليهما، يخول مشرطه فسخ العقد في مدة معلومة. يستخدم من أجل الاستفادة من فرق سعر الأصل المالي.²

2.2. العقود الآجلة والمستقبليات: تنفق العقود الآجلة والعقود المستقبلية من حيث أنها تتعلق بتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلاً وبسعر محدد سلفاً، إلا أنها تختلف فيما بينها في عدة أمور، أهمها:³

العقود الآجلة	المستقبليات
عقود بالتراضي	عقود نمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم؛
تم بين طرفين البائع والمشتري	تكون بين ثلاثة أطراف بين مؤسسة التقاص والبائع ومؤسسة التقاص والمشتري؛
تم تسوية العقد في تاريخ التسليم أو الاستحقاق	فيمكن تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق
يتحقق الربح والخسارة في تاريخ التسليم	فيتحقق الربح أو الخسارة يومياً عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار

3. المنتجات المالية المركبة: هي منتجات مكونة من منتجين أو أكثر مندمجة مع بعضها البعض.⁴ ومن أهم المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية المبتكرة نذكر ما يلي:

¹ - رفيق يونس المصري، بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سورية، 2009، ص8.

² - سامي السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011، ص92.

³ - كمال توفيق حطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص9.

⁴ - عبد الله العمراني، العقود المالية المركبة-دراسة فقهية تأصيلية-، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السعودية، 2010، ص36.

الجدول رقم 01: أهم المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية

المنتج	نوع التركيب	المنتج المالي المركب
البنك - المورد - العميل	شراء - بيع	المرابحة للأمر بالشراء
البنك - الشريك - العميل	مشاركة - بيع	المشاركة المتناقصة
البنك - المورد - المشتري - المستورق	شراء - بيع بالمرابحة - وكالة بيع	التورق المنظم
البنك - العميل (حامل البطاقة) - المورد (التاجر)	اقراض - وكالة - ضمان	البطاقات الائتمانية
البنك - العميل (المستصنع) - المورد (الصانع)	استصناع - استصناع	الإستصناع الموازي

المصدر: عبد القادر دربال، ميلود مهدي، "المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية بين حتمية الابتكار والمصدقية الشرعية- الاجارة المنتهية بالتملك نموذجاً-"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 3.

4. الصكوك الإسلامية: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. فهناك صكوك سيادية تصدرها جهات حكومية، وصكوك عادية صادرة من مؤسسات وشركات، كما أن هناك صكوك قابلة للتداول مثل صكوك المضاربة وصكوك الاستصناع لأنها تمثل حصصاً شائعة في أصول، ومنها ما هو غير قابل للتداول مثل صكوك المرابحة لأنها تمثل ديوناً أو أصولاً مالية²

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007، ص 288.

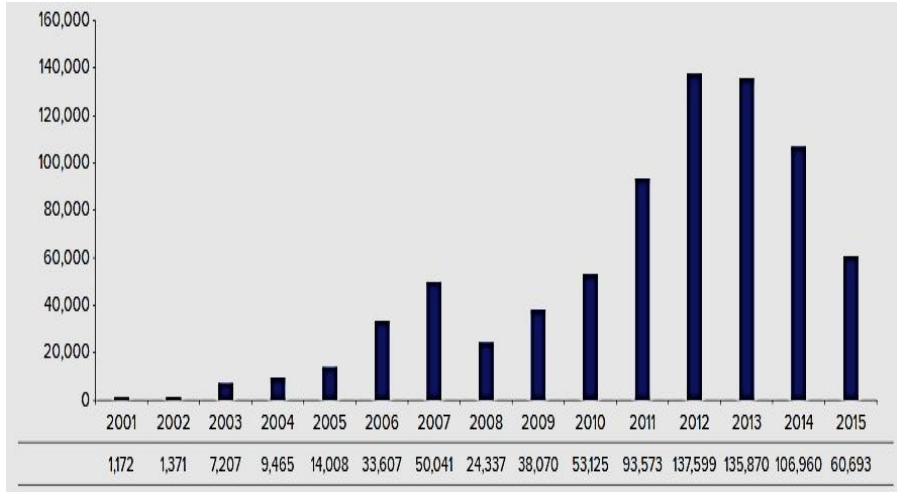
² - لمزيد من التفصيل راجع كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، 31 ماي-3 جوان 2009، ص 11.

ثالثا- دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

1. دور الهندسة المالية في تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية: ولمعرفة ذلك نستعرض تطور حجم وإصدار الصكوك.

1.1. حجم الصكوك الإسلامية: بعد عجز المنتجات التقليدية على الصمود أمام أزمة 2008 (كان بعضها جزء من الأزمة)، طرحت الهندسة المالية منتجات إسلامية منها الصكوك الإسلامية، التي ما فتئت تنتشر شكل كبير لتصل الدول الغربية. الشكل الموالي يبين نمو وتطور إصدار الصكوك على المستوى العالمي.

الشكل رقم 03: إصدار الصكوك عالميا خلال الفترة 2001-2015



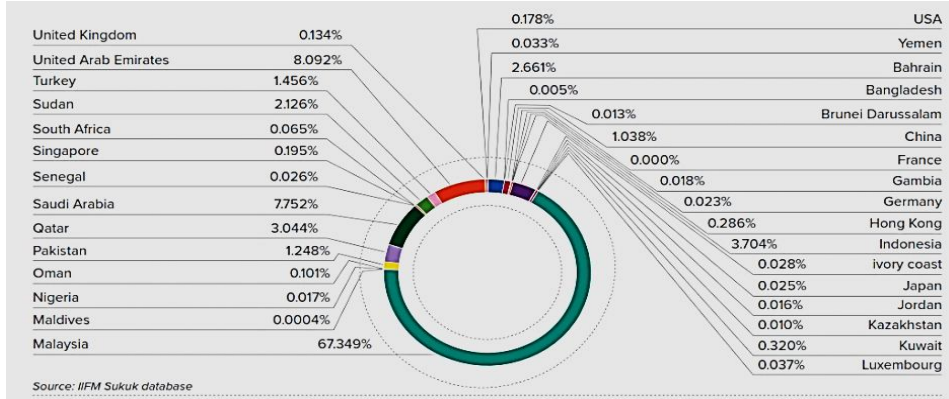
Source: IIFM Sukukdatabase

من خلال الشكل يظهر أن القيمة الإجمالية للصكوك تجاوزت 750 مليار دولار موزعة على الفترة 2001-2015، بوتيرة إصدارات متزايدة على مرحلتين، الأولى 2001-2007 بحجم إصدار بلغ 50 مليار دولار، لينخفض إلى النصف خلال سنة 2008 (الأزمة).

ابتداء من سنة 2009 بدأ حجم الإصدار في التعافي، حيث تم تسجيل سلسلة ارتفاعات متتالية، حيث تم تسجيل أعلى قيمة إصدار سنة 2012 بحجم يتجاوز سقف 137 مليار دولار، ليتراجع بعدها تدريجيا ويستقر عند 60 مليار دولار في 2015.

2.1. إصدارات سوق الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015.

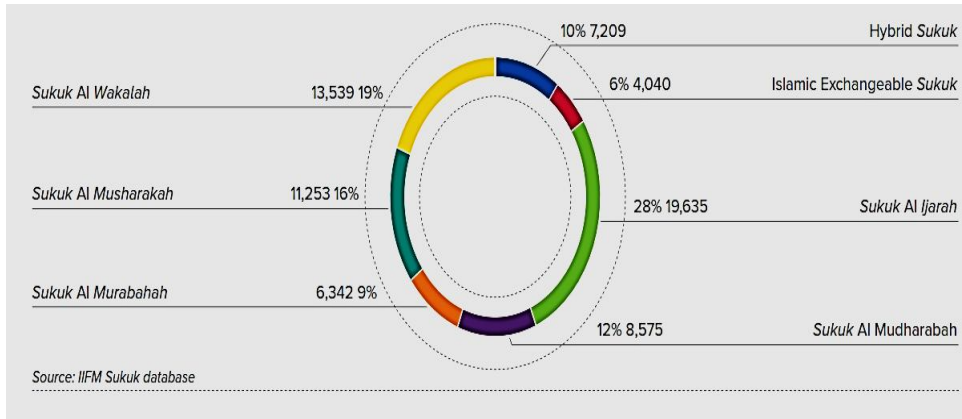
الشكل رقم 04: إصدارات سوق الصكوك الإسلامية



تبقى ماليزيا تصدر العالم في صناعة الصكوك الإسلامية، حيث بلغت نسبة إصداراتها 67.349% من القيمة العالمية الإجمالية لإصدارات الصكوك.

وفيما يخص الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك حسب نوع الإصدار نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك حسب نوع الإصدار خلال الفترة 2015-2001



يبين الشكل أن أغلب المعاملات تقوم على صيغة الإجارة والمرابحة لتفادي المخاطر العالية التي تحدث من جراء المشاركة والمضاربة حيث تحتل الإجارة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 28% من حجم الإصدار تليها صيغة الوكالة فللمرابحة بنسبة إصدار تقدر بـ

13.539% و 11.253% على التوالي.

3.1. دور الهندسة المالية في تفعيل وظيفة سوق المال الإسلامية: ونلخص ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: الهندسة المالية وتفعيل سوق المال



المصدر: ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، ص178-180.

2. مناهج واستراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية: يرى خبراء المصرفية الإسلامية أنه يجب على المؤسسات المالية إتباع أسلوب الابتكار لمواكبة التطورات المالية السريعة، وإيجاد منتجات ذات كفاءة ومصدقية شرعية بتبني مجموعة من المناهج والاستراتيجيات.

1.2. مناهج تطوير الهندسة المالية الإسلامية: عدة مناهج يمكن للمؤسسات المالية استخدامها نلخصها فيما يلي:

- منهج المحاكاة: هو المنهج الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية، يعتمد على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع بعض الضوابط الشرعية،¹ لكن يعاب عليه أنه يبقى المالية الإسلامية في تبعية لنظيرتها التقليدية.

- منهج التحوير: يعتمد على تحوير منتجات شرعية للوصول إلى أخرى جديدة، أي اشتقاق منتج أو أكثر من منتجات أخرى قائمة. من عيوبه أن اشتقاق منتج أو أكثر

1 - Munawar Iqbal; Ausaf Ahmad et TriKllah Khan "DEFIS AU SYSTEME BANCAIRE ISLAMIQUE" Institut islamique de recherche et de formation, Banque Islamique de Développement ,P42.

يتطلب التأكد من أن الجديد متوافق مع الضوابط الشرعية.¹

- **منهج الأصالة والابتكار:** استكشاف وتحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء ثم تصميم المنتجات المناسبة لهم من خلال دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب الفنية المناسبة لها. يعد هذا المنهج أكبر تكلفة من سابقه، لكن أكثر جدوى وإنتاجية، فهو يحافظ على أصالة وشخصية المؤسسات المالية الإسلامية.²

2.2. استراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية: من الاستراتيجيات التي تضبط عملية الابتكار المالي وتضمن نجاح البنوك الإسلامية، نذكر:³

- **إستراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي:** أي التوفيق بين المذاهب الفقهية ولم الوحدة الفكرية لدى الأمة الإسلامية؛ فأبي مشروع إسلامي معاصر يجب أن يضع ذلك كمتغيرات ضمن نموذج.

- **إستراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية:** إستراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي غير كافية للمبتكرات المالية الإسلامية، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

- **إستراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية:** يجب على البنوك الإسلامية عند إعدادها للمبتكرات المالية مراعاة مصلحة الفرد والمجتمع وجعلها متطابقتين، فلا ينبغي تغليب مصلحة الفرد دون النظر للمصلحة العامة.

- **إستراتيجية التميز في خدمة المجتمع:** يجب على البنوك الإسلامية طرح مبتكرات مالية بخصائص نفعية وخيرية. فالمسلم إلى جانب انتفاعه بالمنتج يفكر في كسب الثواب، وبذلك تكون هذه البنوك متميزة في خدمة المجتمع المسلم.

رابعاً- تجربة السودان في الصناعة المالية الإسلامية: تجربة السودان في مجال الهندسة المالية تجربة فريدة من نوعها كون المصرفية السودانية تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

1. تحليل تطور المنتجات المالية الإسلامية للمؤسسات المالية في السودان: وفقاً للصلاحيات الممنوحة لبنك السودان بموجب قانونه لإصدار صكوك التمويل الخاصة به وكذلك نيابة عن الحكومة، فقد أوكل هذا النشاط لشركة السودان للخدمات المالية. وقد قامت الشركة بالتعاون مع كل من وزارة المالية والهيئة العليا للرقابة الشرعية باستحداث

¹ - سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007، ص. 130-131.

² - نفس المرجع، ص. 131-132.

³ - أحمد محمد نصار، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، اقتصاد عربي ودولي-تقارير

العديد من الأوراق والصكوك المالية الإسلامية والتي يمكن إيجازها في الآتي:¹

1.1.1. شهادات المشاركة الحكومية (شهادة): تعرف اختصاراً بـ (شهادة) وهي عبارة عن ورقة مالية إسلامية تصدر بواسطة وزارة المالية وتقوم على صيغة المشاركة بفترة استحقاق سنة قابلة للتجدد وتبلغ القيمة الاسمية للورقة 500 جنيه وتوزع أرباحها سنوياً. الهدف من هذه الشهادة هو:

- إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر عمليات السوق المفتوحة بالتحكم في السيولة في ظل الشريعة؛

- تغطية جزء من العجز في الموازنة إذا كان من المعتاد تغطيته بطباعة أوراق نقدية أو ما يسمى بالاستدانة بالعجز من البنك المركزي حيث أن طباعة هذه الأوراق له آثاراً تضخمية على الاقتصاد الوطني؛

- تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار؛

- خلق أوراق مالية إسلامية تكون بمثابة نواة للمساعدة في تطوير أسواق رأس المال المحلية.

والجدول الموالي يوضح تطور نشاط شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) خلال الفترة (2012-2015)

الجدول رقم 02: تطور نشاط شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) خلال الفترة (2012-2015)

الجهة	* 2012			** 2013			التغير			** 2014			* 2015			التغير %
	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	
بنك السودان المركزي	3,696,990	14.2	1,848.5	6,123,252	21.7	3,061.6	2,426,262	1,213.1	5,616,300	28,088.2	17.8	3,675,621	10.0	1,837.8	(34.6)	
المصارف	11,819,014	45.3	5,909.5	12,179,898	43.1	6,090.0	360,844	180.5	13,085,544	65,428.6	41.5	18,369,755	49.8	9,184.9	40.4	
الشركات والصناديق	7,287,122	28.0	3,643.6	6,344,081	22.4	3,172.0	(943,041)	(471.6)	8,780,168	43,401.4	27.5	10,879,588	29.5	5,439.7	25.3	
الجمهور	3,248,534	12.5	1,624.3	3,615,445	12.8	1,807.7	366,911	183.4	4,163,792	2,081.9	13.2	3,967,073	10.7	1,983.5	(4.7)	
الإجمالي	26,051,660	100.0	13,025.9	28,262,676	100.0	14,131.3	2,211,016	1,105.4	31,645,804	15,773.0	100.0	36,892,037	100.0	18,446.0	16.6	

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور وزيادة إجمالي عدد الشهادات المباعة من سنة لأخرى خلال الفترة (2012-2015) بمعدل 41.60%. كما يظهر الجدول أن البنوك حازت على النصيب الأكبر من شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) بنسب فاقت

¹ - الصيغ الإسلامية، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، <http://www.shahama-sd.com/ar/content/lsyg-lslmy>

40% ، تليها الشركات والصناديق بنسب تتراوح ما بين 20%-30%، ثم يليها البنك المركزي فالجمهور بالتناوب، فضلا عن انخفاض نسبة مساهمة بنك السودان المركزي من 21.7% سنة 2013 إلى 10% مع نهاية سنة 2015. ويوضح الجدول أدناه إصدارات شهادات شهامة خلال نفس الفترة:

الجدول رقم 03: إصدارات شهادات الحكومة (شهامة) خلال الفترة (2015-2012)

البيانات	2012	* 2013	التغير	2014	*2015	التغير %
الاكتتابات	3,031.1	2,905.3	(125.8)	3,193.2	2,974.3	(6.9)
التجديدات	9,994.5	11,226.0	1,231.5	12,579.9	15,471.7	23.0
التصفيات	1,145.1	1,783.1	638.0	1,554.5	301.2	(80.6)
متوسط الأرباح %	18.5	18.5	0.0	18.6	18.4	

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول نلاحظ انخفاض الاكتتابات في الفترة (2013-2012) بمعدل 125.8%، ثم ارتفاعها من جديد سنة 2014، لتعاود الانخفاض سنة 2015 بمعدل 6.9%. نفس الشيء بالنسبة للتصفيات حيث سجلت انخفاضا بمعدل 80.6% خلال الفترة (2015-2013). بينما ارتفعت التجديدات خلال نفس الفترة من 9994.5 مليون جنيه سنة 2012 إلى 15471.7 مليون جنيه سنة 2015

2.01. شهادات الاستثمار الحكومية (صرح): عبارة عن ورقة مالية إسلامية تصدر بواسطة وزارة المالية وتقوم غالبا على صيغتي المضاربة والإجارة بفترات استحقاق من سنتين إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد. تبلغ القيمة الاسمية للصك الواحد 100 جنيه وتوزع أرباحها ربع أو نصف سنوية. والجدول الموالي يوضح تطور نشاط شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة (2015-2012)

الجدول رقم 04: شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة 2012-2015

الجهة	2012		* 2013		**2014		*2015		التغير %
	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	
بنك السودان المركزي	3,355,178	335.5	0.0	0.0	1,839,072	183.9	1,839,072	183.9	0.0
المصارف	5,787,047	578.7	0.0	0.0	4,117,298	411.7	4,117,298	411.7	1.2
الشركات والصناديق	4,281,030	428.1	0.0	0.0	1,816,782	181.7	2,219,782	222.0	22.2
الجمهور	1,338,300	134.0	0.0	0.0	506,817	50.7	815,949	81.6	61.0
الإجمالي	14,761,555	1,476.3	0.0	0.0	8,279,969	828.0	9,042,101	904.2	9.2

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع عدد الشهادات المباعة خلال (2014-2015) بمعدل 9.2%، علماً أنه لم تسجل سنة 2013 تداولاً لشهادات الاستثمار الحكومية.

3.1. شهادات البنك المركزي (شهاب): عبارة عن ورقة مالية إسلامية أصدرت بواسطة البنك المركزي وتقوم على صيغة الإجارة بفترة استحقاق عشر سنوات وتبلغ القيمة الاسمية للورقة 1000 جنيه وتوزع العائد عليها بصورة شهرية ثابتة. والجدول الموالي يوضح تطور نشاط شهادات البنك المركزي (شهاب).

الجدول رقم 05: شهادات البنك المركزي (شهاب) خلال الفترة (2012-2015)

البيان	* 2012		** 2013		* 2014		* 2015	
	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة عدد الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة عدد الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة عدد الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة عدد الشهادات (مليون جنيه)
رصيد بنك السودان المركزي عند بداية العام	42,619	42.6	60,609	60.6	243.9	243,871	0.0	0.0
الشهادات المباعة	10,000	10.0	0.0	0.0	00	00	00	00
الشهادات المشتراة	27,990	28.0	125,221	125.2	58.0	58,041	0.0	0.0
رصيد بنك السودان المركزي عند نهاية العام	60,609	60.6	185,830	185.8	185.8	185,830	0.0	0.0
صافي الشهادات لدى المصارف	183,262	183.3	58,041	58.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول أنه خلال (2012-2013) سجل انخفاض موقف الشهادات لدى المصارف بمعدل 68.4%، وارتفاع رصيد بنك السودان المركزي سنة 2012 بمعدل 206.6%. كما نلاحظ أنه تمت تصفية شهادات إجارة البنك المركزي شهاب لدى المصارف سنة 2014 وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي. أما فيما يخص تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ فنجد مساهمة كل صيغة خلال (2012-2015) كما يلي:

الجدول رقم 06: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة (2012-2015)

الصيغة	2012	نسبة المساهمة %	*2013	نسبة المساهمة %	التغير %	2014	نسبة المساهمة %	*2015	نسبة المساهمة %	التغير %
المربحة	12,021.9	49.9	18,012.7	53.2	49.8	20,180.4	52.2	26,968.5	49.8	33.6
المشاركة	2,636.9	10.9	3,740.7	11.1	41.9	3,625.3	9.4	3,822.8	7.0	5.4
المضاربة	1,296.3	5.4	1,772.9	5.2	36.8	2,086.5	5.4	3,582.2	6.6	71.7
السلم	459.8	1.9	665.3	2.0	44.7	1,464.2	3.8	1,622.9	3.0	10.8
المقاولة	2,160.1	8.9	3,929.5	11.6	81.9	5,178.3	13.4	8,402.2	15.5	62.3
الإجارة	89.6	0.4	331.2	1.0	269.6	144.6	0.4	200.2	0.4	38.5
استئصال	20.1	0.1	32.4	0.1	61.2	43.2	0.1	47.2	0.1	9.3
قرض حسن	125.5	0.5	99.6	0.3	(20.6)	208.7	0.5	120.9	0.2	(42.1)
أخرى**	5,292.7	22.0	5,238.2	15.5	(1.0)	5,747.4	14.8	9,426.3	17.4	64.0
إجمالي التمويل	24,102.8	100.0	33,822.5	100	40.3	38,678.6	100	54,193.2	100.0	40.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

نلاحظ أن أكبر مساهمة لتدفق التمويل كانت لصيغة المربحة التي فاقت 49% من إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة، وذلك للخبرة الطويلة للبنوك في ممارسة التمويل بهذه الصيغة وسهولة تطبيقها، بالإضافة إلى قلة التكاليف الإدارية والإشرافية مع ضمان العائد والربحية. وتدفق التمويل بصيغة المقاولة بنسبة تقدر ما بين 8.9-15.5% فالما مشاركة (شهادة) 7-11.1%، ثم المضاربة (صرح) 5.2-6.6%، فالإجارة (شهاب) 0.4-1%، والنسب الباقية كانت لمساهمة تدفق التمويل بصيغ أخرى وبصورة عامة يمكن القول أن الصكوك التي تم إصدارها (شهادة، صرح، شهاب) قد ساهمت مجتمعة بفعالية في مشاريع التنمية والبنى التحتية وإدارة السياسة النقدية.

2. ما يستخلص من التجربة السودانية

- انفراد السودان في مجال الصكوك الإسلامية من خلال استخدامه لصيغ تمويلية مخطرة (المشاركة والمضاربة)؛
- بنك مركزي يعمل وفق الضوابط الشرعية مع أدوات للسياسة النقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- وجود قطاع مالي متكامل تنظيمياً وتشريعياً، مهيكل بطريقة متوازنة بين جهازه المصرفي وسوقه المالي، مما يساعد على ابتكار وتطوير منتجات جديدة؛
- المنتجات المالية آخذة في التطور والنمو بشكل واضح من سنة لأخرى، سواء من حيث العدد أو الحصص السوقية، كما أن الطلب على هذه المنتجات في تزايد مما أدى إلى الاعتماد عليها في إدارة السيولة؛

خاتمة

حظيت الهندسة المالية باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية، وذلك للمدور الأساسي الذي تقوم به، من خلال ابتكار وتطوير منتجات مالية تعتبر العامل الأساسي للنمو والاستمرارية، وفرض بقائها في السوق. لكن مع تسارع الأحداث الاقتصادية وثورات المعلومات والتكنولوجيا بدأت عيوب الهندسة المالية في الكشف، خصوصا بعدما لم تصمد الكثير من المؤسسات المالية في وجه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، هذه الأخيرة غيرت المفاهيم وأظهرت فشل الهندسة المالية التقليدية التي لم تستطع حتى المحافظة على كيان تلك المؤسسات. كل هذا أدى إلى الاهتمام بالهندسة المالية الإسلامية التي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية، من خلال إيجاد مبتكرات ومنتجات مالية تحمل تلك الصفات هدفها استقرار المؤسسات المالية الإسلامية واستقرار النظام المالي العالمي بشكل عام.

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية من خلال التطرق لمفهوم الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها والمبادئ التي تقوم عليها لابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تفي بالحاجة وتضمن استمرارية المؤسسات المالية وتعظم منافعها.

التائج: توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تمكنت الصناعة المالية من تجاوز مرحلة الانطلاق بنجاح، فعددها اليوم في تزايد ملفت للنظر؛
- تبني الصناعة المالية مفهوم الهندسة المالية وفق ضوابط شرعية تقوم على عدة مناهج كالمحاكاة، التحوير والأصالة من أجل الوصول إلى منتجات مميزة ذات كفاءة اقتصادية ومصدقية شرعية؛
- تضم الهندسة المالية الإسلامية العديد من المنتجات المالية أهمها: الأدوات التمويلية (المرابحة، المشاركة،...) والمنتجات المالية القابلة للتداول كالمصكوك الإسلامية وغيرها من المنتجات الأخرى؛
- معرفة البنك المركزي لفلسفة عمل النظام المالي الإسلامي يساعد على تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ومن ثم الاقتصاد ككل؛
- تميز التجربة السودانية صورة للعمل المصرفي الإسلامي الناجح، فنظامها المالي يعمل بشكل كلي وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تعمل المصكوك الإسلامية على تحريك الموارد المالية، فازداد حجمها ونوعها يعمل على تقوية السوق واتساعها؛
- تدار السيولة من خلال عملية التصكيك، هذه الأخيرة أداة من أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة).

كيفية تجاوز التحديات؟

- الإدراك بأهمية الهندسة المالية الإسلامية للمؤسسات المالية وللأسواق المالية؛
 - العمل على تكوين متخصصين في الهندسة المالية الإسلامية بالتعاون الفقهاء والاقتصاديين تجنباً للاختلاف الفقهي.
- مصادر ومراجع البحث

❖ باللغة العربية

1. أحمد محمد محمود نصار، ضوابط الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقاتها في تمويل الخدمات في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة البركة الثلاثون للاقتصاد الإسلامي رمضان 2009.
2. أشرف محمد دوابة، شهادات الاستثمار القابلة للتداول: رؤية اقتصادية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون، الامارات العربية المتحدة، 2004.
3. أحمد محمد نصار، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، اقتصاد عربي ودولي - تقارير وحوارات، <http://pbf.org.ps/site/?q=pages/view/9329>.
4. بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة - الأردن 2007.
5. سامي السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011.
6. سامي السويلم، التحول في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007.
7. رفيق يونس المصري، بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سورية، 2009.
8. عبد الله العمراني، العقود المالية المركبة - دراسة فقهية تأصيلية -، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السعودية، 2010.
9. عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999.

10. فتح الرحمن علي محمد صالح، "أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصرفي، العدد 26، بنك السودان، ديسمبر 2002.
11. كمال توفيق حطاب، نحو سوق مالية إسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
12. كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009.
13. مجلة المجمع الفقهي، القرار الخامس، الدورة الخامسة عشره، 1998.
14. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007.
15. هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الصكوك الاستثمارية الإسلامية ما لها وما عليها، تقارير صحفية.

❖ باللغة الأجنبية

1¹Berger.A and L. Mester, "Inside the Black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions", Journal Of banking and Finance, Vol 21, 2011.

2. Munawar Iqbal; Ausaf Ahmad et Trikllah Khan "Defis au islamique de recherche et de système bancaire islamique" Institut formation, Banque Islamique de Développement.

مواقع الانترنت

www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm.

www.shahama-sd.com/ar/content/lsyg-Islmy